

مشروع في الكونغرس: خروج سوريا من لبنان

وتجميد أرصدة مسؤولين لبنانيين

المستقبل - الخميس ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥ - واشنطن - ليلي زيدان
تقدم عضوا الكونغرس الاميركي اليوت انغل وإيلانا روز - ليثين بمشروع قرار إلى الكونغرس يطالب بتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي ١٥٥٩ وانهاء "الاحتلال السوري للبنان"، ويدعو الرئيس الاميركي جورج بوش إلى تجميد كل الارصدة التي تعود لمسؤولين في الحكومة اللبنانية "الذين يدعمون الاحتلال السوري للبنان" والموجودة في الولايات المتحدة. وجاء في حيثيات مشروع القرار: "سوريا هي البلد الوحيد الذي يحتل بلداً آخر عضواً في الأمم المتحدة، وذلك في انتهاك سافر لكل القوانين والأعراف الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ و ٤٦٢ و ٥٢٠ و ١٥٥٩". كما ذكر القرار ان "احتلال لبنان يمثل تهديداً طويل الأجل لأمن الشرق الأوسط ولجهود الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة".

وأعرب مشروع القرار عن قلق الكونغرس من الاحتلال السوري للبنان، معتبراً "ان النظام السوري ارسى سياسة من الاحتلال على لبنان وحول طابع هذا البلد السياسي والاقتصادي والاجتماعي" وعاد القرار ليذكر بقول للرئيس الراحل حافظ الاسد في ٢٠ تموز ١٩٧٦ بأن "لبنان وسوريا كانا دولة واحدة وشعباً واحداً...". وأشار إلى "ان الاحتلال السوري اكتمل في ٢٣ تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٩٢ حين اقتحمت القوات السورية القصر الرئاسي في بعبدا واطاحت بالحكومة الدستورية لرئيس الوزراء ميشال عون". وحدد مشروع القرار مختلف مراحل "التدخل السوري في لبنان"، مفصلاً اياها بالأشهر والاعوام، مطالباً الكونغرس وفق المعطيات التي تقدمت بما يلي:

- ١ - اعتبار الجمهورية اللبنانية بلداً أسيراً.
- ٢ - احتلال لبنان يشكل تهديداً طويل الأجل للامن في الشرق الاوسط ولجهود الولايات المتحدة في احلال تحرر سياسي واقتصادي في المنطقة وهذه المسألة يجب ان تعالج عبر الرئيس ووزير الخارجية وفق الطوق المناسبة.
- ٣ - يجب على الرئيس (الاميركي جورج بوش) ان يحرص على ان يقوم الممثل الدائم للولايات المتحدة في الامم المتحدة بتمثيل وتأمين الدعم الكامل لقرار مجلس الامن بتصنيف لبنان "بلداً أسيراً" والدعوة إلى تحرير فوري لكل اللبنانيين المعتقلين في لبنان وسوريا.
- ٤ - على الرئيس تجميد كل الأرصدة في الولايات المتحدة والتي تعود لمسؤولين في الحكومة اللبنانية الذين يدعمون الاحتلال السوري للبنان.
- ٥ - على كل الدول ان تسعى لتطبيق كلي وفوري للقرار ١٥٥٩.
- ٦ - يجب ان تتبع الولايات المتحدة خطوط عريضة في سياستها ومنها:
 - دعم نشطاء حقوق الانسان ودعاة الديمقراطية المستقلين في لبنان.
 - السعي لاعادة حكم سيادي وديموقراطي إلى لبنان.
- ٧ - على الولايات المتحدة ان تقدم المساعدة عبر مبادرة الشراكة في الشرق الاوسط ومبادرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لدعم المجتمع المدني في مساعدة المنظمات والافراد اللبنانيين الداعمين للسيادة ولنشر الديمقراطية في لبنان.